



## مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحرير عبور البضائع في التشريعات الجمركية (التجربة الأوروبية)

اسم الكاتب: د. محمود الصران

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/741>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 17:45 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية  
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## تحرير عبور البضائع في التشريعات الجمركية (التجربة الأوروبية)

د. محمود الصران\*

### الملخص

تقوم التكتلات الاقتصادية الكبرى على التأسيس لمناطق التبادل الحر، اذ يجب على الجمارك الوطنية تسهيل عبور البضائع وترشيد اللجوء إلى التقنيات الحماائية لضمان زيادة حجم التبادلات البينية. وهذا ما أكدته اتفاقية الغات عندما قالت بضرورة احترام ثلاثة مبادئ رئيسية، ألا وهي التفكير التدريجي للرسوم الجمركية، وحظر القيود الكمية وتتجنب تطبيق أي شكل من أشكال المعاملة التمييزية بين البضائع.

لا تكمن الإشكالية الحقيقة في مدى التزام الإدارات الجمركية بتطبيق مبادئ الغات، في حقيقة الأمر، يظهر الواقع كاماً هائلاً من المنازعات الدولية في التصرفات الحكومية ذات الطبيعة المختلفة عن الرسوم الجمركية والقيود الكمية الهدافلة لحماية الإنتاج الوطني أو تعويض النقص في موارد الخزينة.

تمثل هذه التصرفات في نوعين من الإجراءات القانونية، يسعى الأول منها لأداء ذات الدور الذي كان يؤديه الرسم الجمركي. في حين يهتم الثاني بإنتاج آثار مماثلة لما يمكن للقيود الكمية أن تنتجه. إزاء غياب التكيف القانوني لهذا النوع من القواعد القانونية، كان لابدّ من تصدي المؤسسات القضائية الدولية لاستحقاق وضع إطار قانوني يؤمن فهماً واضحاً وعملياً لمبدأ حرية عبور البضائع.

ونظراً إلى أن التجربة الأوروبية كانت رائدة في تحرير التجارة البينية، كان لمحكمة العدل الأوروبية اسهامات كبيرة في هذا الميدان، ساعدت على بلورة مجموعة من العوايير القانونية التي سمحت بحظر العديد من هذه الإجراءات ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية أو القيود الكمية لمخالفتها منطق تحرير عبور البضائع وفلسفتها.

\*مدرس في قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة دمشق.

# Libéralisation Du Commerce Des Marchandises Dans Les Législations Douanières

(Expérience européenne)

**Dr. Mahmoud ALSARRAN\***

## Résumé

Normalement, les grands blocs économiques se basent sur l'établissement des zones de libre-échange, où les douanes nationales devraient faciliter la circulation des marchandises et rationaliser l'utilisation des techniques protectionnistes afin d'assurer l'accroissement des échanges. Cela a été confirmé par le GATT lorsqu'il a déclaré que trois grands principes devaient être respectés: le démantèlement progressif des droits de douane, l'interdiction des restrictions quantitatives et l'éloignement de toute forme de traitement discriminatoire des marchandises.

La mise en œuvre de ces trois principes ne représente pas pour les autorités douanières un véritable problème. En réalité, les grands contentieux au niveau international se font autour des actions gouvernementales de nature différente de droits des douanes et de restrictions quantitatives visant à protéger la production nationale ou à compenser le manque de ressources financières publiques.

Ces actions relèvent de deux types de réglementations, dont la première vise à jouer le rôle de droit des douanes. Tandis que la seconde s'intéresse à produire des effets équivalents à des restrictions quantitatives. Compte tenu de l'absence d'une qualification juridique à ce

\* Maître de Conférences au Département de Droit Public - Faculté de Droit-Université de Damas.

type de réglementation nationale, les institutions judiciaires internationales ont dû répondre à la nécessité d'établir un cadre juridique qui fournirait une compréhension claire et pratique du principe de la libre circulation des marchandises.

Vue que l'expérience européenne a ouvert la voie à la libéralisation des échanges, la Cour de Justice Des Communautés Européennes (CJCE) a apporté une jurisprudence significative à ce sujet, qui a permis de bien cristalliser des normes et des critères juridiques interdisant bon nombre des mesures à effets équivalents à des droits de douanes ou à des restrictions quantitatives.

## المقدمة:

عادة ما ترتكز الاستراتيجية التجارية Stratégie Commerciale لبلد ما على مجموعة من العوامل الرئيسية كتشجيع الصادرات، وترشيد الواردات، وتنمية الثروة الوطنية، وتكون احتياطي نقي وتحفيز الإنتاج الوطني وتطويره. مثل هذه السياسات غالباً ما توصف بالتدخلية Interventionniste نظراً لاعتمادها تقنيات اقتصادية على درجة عالية من الحماية Protectionnisme المتعارضة، في وقتنا الراهن، مع قيام العديد من التكتلات الاقتصادية القائمة على مبدأ تحرير التبادلات التجارية، وما يترتب عليه من ضرورة مراجعة السياسات العامة في البلاد، وعلى وجه الخصوص التجارية منها والجمالية Politique Douanières.

تشكل منطقة التبادل الحر Zone De Libre-Échange المحور الرئيس لأي تجمع اقتصادي دولي. على المستوى العملي، ويطلب تأسيس هذه المنطقة قيام الإدارة الجمركية Administration Douanière بتسهيل التبادلات التجارية مخفضةً من شدة الحاجز Barrières التي تعيق نمو التجارة بين أطراف المشروع، وصولاً إلى إلغائها في نهاية مرحلة انتقالية Période Transitoire. ومن ثم العمل، وبالسرعة القصوى، على ترشيد اللجوء إلى التقنيات الحماية بما يسمح بممارسة تبادل تجاري حر بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

على الصعيد الدولي، بنهاية الحرب العالمية الثانية سعت الغات GATT إلى إنجاز زيادة في حجم التجارة الدولية من خلال تفكك التدريجي للرسوم الجمركية Désarmement Douanier Progressif على التخفيف التدريجي للرسوم الجمركية، حظر القيود الكمية Restrictions وتجنب تطبيق أي شكل من أشكال المعاملة التمييزية Traitements Quantitatives على البضائع المستوردة في مواجهة المنتجات الوطنية Produits Discriminatoire .<sup>1</sup> Nationaux

---

<sup>1</sup> على المستوى الأوروبي، شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً لمعدلات التجارة البينية الأوروبية بعد إنشاء المجموعة الأوروبية للقمح والصلب Communauté Européen du Charbon et de l'Acier(CECA)، المنطة الأوروبية للتبادل الحر (AELÉ) Association Européenne de Libre-échange، الاتحاد الجمركي الأوروبي Union Douanière Européenne الذي أسس بموجب اتفاقية روما لعام 1957 وأخيراً الاتحاد الأوروبي (UE). تطلب

بعد تحرير التبادلات التجارية حجر الزاوية لأي مشروع شراكة اقتصادية. ويطلب الوصول الحقيقي لهذا التحرير تطبيقاً تدريجياً لمبادئه، يجري ، في المقام الأول تحرير تجارة البضائع Libéralisation Du Commerce Des Marchandises وهو ما سيشكل موضوع بحثاً في هذه الدراسة. في مرحلة لاحقة، وبغية تأمين بيئة مناسبة للتنمية المستدامة Développement Durable بين الشركاء يُعمد إلى توسيع نطاق تحرير التبادلات ليتناول تحرير الخدمات Services ورؤوس الأموال Capital， وهو ما نأمل في التعمق في بحثه في دراسة لاحقة.

هذه النماذج من التعاون الاقتصادي قامت على الإلغاء Abolition التدريجي للرسوم الجمركية، بين الدول الأعضاء، وإزالة أشكال القيود الكمية كلها Restrictions Quantitatives المفروضة على دخول البضائع خروجها، فضلاً عن منع تبني الإجراءات التي يمكن أن تحمل في طياتها آثاراً مماثلة Mesures d'Effet Équivalent لما يمكن أن يولده الرسم الجمركي أو القيود الكمية. ومن ثم تلتزم الأطراف كلها، بشكل تام، بإزالة كل ما يعيق حرية تبادل البضائع، سواء تعلق الأمر بإجراءات مقيدة ذات طبيعة قانونية، أو إدارية Administrative، أو مالية Pécuniaire، أو ضريبية Fiscales، أو تقنية Techniques أو حتى مادية physiques (الرقابة الجمركية Contrôles Douaniers<sup>2</sup>).

خلال المرحلة الانتقالية تقوم الأطراف بتفكيك منظومة الرسوم الجمركية القابلة للتطبيق على المنتجات الواردة من بقية الشركاء. بنهاية هذه المرحلة، تتمكن بضائع الشركاء من دخول الأسواق الوطنية بإعفاء تام من تطبيق الرسم الجمركي Exemption Totale Des Droits De Douane. من جانب آخر، تلتزم الدول الأطراف بعدم تبني رسوم جمركية جديدة وبعد زيادة تلك المطبقة خلال المرحلة الانتقالية.

---

الوصول إلى هذه المستويات من معدلات التجارة الأوروبية . الأوروبية خبرة قامت، بشكل رئيس، على احترام المبادئ الثلاثة التي كانت الدا GATT قد أعلنتها. بمرور الزمن، استهتمت العديد من التجمعات الاقتصادية الدولية تقنيات هذه الصيغة الأوروبية لفكرة التبادل الحر Mécanismes.

<sup>2</sup>CJCE, 13 décembre 1973, Social Fonds voor de Diamantarbeiders contre NV Indiamex et Association de fait De Belder, C/Belgique, aff. 37 et 38/73, Rec.1973, p. 01609.

على المستوى العملي، لا يكفي التطبيق الفعلي لمبدأ حرية عبور البضائع وإلغاء الرسوم الجمركية المنشقة عنه لإنجاز حرية التبادل التجاري المنشودة. فقد تعمد بعض الدول إلى تبني صور جديدة من إجراءات الحماية الجمركية الهدافة إلى التخيف من حدة التغييرات التي ترافق تطبيق مبدأ حرية العبور. من هذه الصور قيام الإدارات الجمركية Services Douaniers بتبني معايير قياسية مشددة تسمح بتبvier عدم دخول منتج الشريك إلى السوق الوطنية.<sup>3</sup>

في الواقع، لا توجد صعوبة في فهم طبيعة الرسم الجمركي وما هيته، فهي ليست سوى أعباء Charges ذات طبيعة مالية مدرجة في تعرفة جمركية Tarif Douanier واضحة ومحددة النسب بشكل مسبق، مما ساعد على غياب شبه تام لأي شكل من أشكال النزاع Contentieux بين الشركاء بهذا الصدد. بيد أن الواقع العملي يشير إلى خلاف ذلك عندما يتعلق الأمر بالإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية، ولا سيما إذا ما علمنا أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع مانع Définition Sérieuse لمثل هذه النوع من الإجراءات المتعددة بطبعتها والمتعلقة في أشكالها، الأمر الذي يجعل من مسألة إلغائها أكثر تعقيداً.

إذاء عدم تعرض المحاكم الوطنية لمثل هذا النوع من الإشكاليات القانونية يجب علينا البحث في تجارب مؤسسات قانونية أجنبية ذات باع الطويل في هذا الميدان. ولعل المنطق يقودنا بشكل طبيعي، ولعدة أسباب لا مجال لذكرها الآن، لترجيح البحث في تجربة محكمة العدل الأوروبية (CJCE) Cour de Justice Européenne الرائدة في هذا المجال. بمرور الزمن، قدمت المحكمة إرثاً من الاجتهاد القضائي Œuvre Jurisprudentielle ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية، مما سمح بعدم انحراف منطقة التبادل الحر الأوروبي عن أهدافها المبتغاة. تحور جهد المحكمة في تناول فكرة الإجراءات ذات الأثر المماثل على مستويين اثنين بداية، الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية Taxes d'Effet Équivalent aux Droits de Douane (TEE)

<sup>3</sup>BERR Jean-Claude et TRÉMEA Henri, Introduction au droit douanier, ouvrage collectif, Éd. Dalloz, 1997, p 33.

ومن ثم الإجراءات ذات الأثر المماثل لقيود الكمية Mesures d'Effet Équivalent aux Restrictions Quantitatives (MEERQ) .

### المطلب الأول: حظر الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية

#### *Interdiction Des Taxes D'effet Équivalant*

#### *À Des Droits De Douane (TEE)*

تبني الاتحاد الأوروبي، المنشق عن اتفاقية روما لعام 1957، تطبيق حظر Tam و صارم Interdiction Stricte للرسوم الجمركية على الواردات وعلى الصادرات بين الدول الأعضاء<sup>4</sup>، هذا فضلاً عن منع كل أشكال الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية<sup>5</sup>. يقصد بهذه الأخيرة تلك الإجراءات التي، تظهر تحت مسميات متعددة أو تتخفى تحت إجراءات مختلفة، التي تؤدي بشكل حتمي إلى ذات النتائج التمييزية Résultats Discriminatoires جمركي معين.

### الفرع الأول: مفهوم الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية

#### **Notion de la Taxe d'Effet Équivalent à des Droits de Douane**

نصت المبادئ العامة للمجموعة الأوروبية (CE) على أن كل عبء مالي Charge Financière مفروض على الواردات أو على الصادرات من البضائع وغير المتعلق بأي نظام عام للإقطاعات الداخلية Imposition Intérieure ليس إلا ضريبة ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية. هذا الحظر رتب على الدول الأعضاء احترام نوعين من الالتزامات، يتعلق الأول منها بمنع تبني أي ضريبة تحمل في طياتها أثراً مماثلاً للرسوم الجمركية، في حين أن الثاني يتعلق بعدم تشريع أي اقطاع داخلي يتضمن بعدها تمييزياً Protecteur أو حمائياً Discriminatoire<sup>6</sup>.

وبذلك رأت محكمة العدل الأوروبية CJCE أن: " ضريبة ما يمكن عدّها ضريبة ذات أثر مماثل للرسم الجمركي، أيًاً كان مسماها وآلية تطبيقها، عندما تتمثل في رسم مفروض بشكل منفرد Unilatéralement Imposé سواء عند لحظة الاستيراد أو بعده

<sup>4</sup>Art.23 du traité de Rome 1957.

<sup>5</sup>Art. 25 du traité de Rome 1957.

<sup>6</sup> MOLINIER, Joël, Droit du Marché intérieur européen, Paris, L.G.D.J., 1998, p. 29

وتتس تحديداً **البضائع المستوردة من دولة عضو وتنشئي المنتج الوطني المماثل لها** Produit National Similaire ويكون لها، بغض النظر عن قيمتها أو معدلها، ذات الأثر الذي يتركه الرسم الجمركي على حرية عبور البضائع<sup>7</sup>. وبمعنى آخر عدت المحكمة أنّ الضريبة ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية ماهي إلا رسم يمس المنتج المستورد Produit Importé، ويستنشي المنتج المحلي المماثل Incidences Similaire، مؤثراً تأثيراً سلبياً في سعر الأول، ومولداً الآثار التقييدية ذاتها Restrictives Incidences الناجمة عن الرسم الجمركي<sup>8</sup>.

ضمن هذا السياق لم تعر المحكمة اهتماماً لتنمية الضريبة، ولا لطبيعتها وشكلها، ولا لتقنيات اقتطاعها، بل إن اهتمام القضاء كان منصباً على أثر الضريبة. فالمعيار الجوهرى Critère Essentiel في هذا المقام هو الأثر التمييزي Effet Discriminatoire للاقتطاع المفروض، الذي يمس المنتجات الوطنية بطريقة مختلفة عن تلك القادمة من البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية. إن تبني مثل هذا المفهوم لـ TEE جاء تلبية لإرادة مشتركة بإزالة التشريعات كلّها التي من شأنها جعل الاستيراد من بقية الشركاء أكثر صعوبة.

بهذا المعنى ، لا يعدّ ضريبة ذات أثر مماثل للرسم الجمركي TEE الاقتطاعات التي تمس الواردات من البضائع التي لا مثيل لها في بلد الاستيراد وذلك لغياب الطابع التمييزي. ومن ثم ، وفقاً لهذا التعريف ستتمكن الدول الأعضاء من الاحتفاظ بترسانتها من الإجراءات الحماائية والأعباء المالية الإضافية عند غياب المنتج الوطني المماثل أو المشابه أو ، بمعنى أدق ، غياب الطابع التمييزي للاقتطاع الداخلي . في مرحلة لاحقة ، عدّت الـ CJCE المفهوم السابق تعريفاً ضيقاً لـ TEE ، فقامت بتبني تعريف يعدّ أن : " أي عبء مالي ، وإن صغر ، مفروض بشكل أحادي ، أيًا كانت تسميتها أو تقنية تطبيقه والذي يمس البضائع الوطنية والأجنبية بمناسبة عبورها للحدود ،

<sup>7</sup>Arrêt du 14/12/62, Commission c/ Luxembourg, affaire du pain d'épices: « la TEE peut être considérée quelque soit son appellation et sa technique comme un droit unilatéralement imposé soit au moment de son importation soit ultérieurement et qui frappent spécifiquement un produit importé dans un État membre à l'exclusion du produit national similaire a pour résultat, en altérant son prix, d'avoir sur la libre circulation des produits, la même incidence qu'un droit de douane ».

<sup>8</sup>CJCE, 25 septembre 1979, Commission des Communautés européennes contre République française, C/ France, aff.232/78, Rec. 1979, p. 02729.

يشكل ضريبة ذات أثر مماثل على الرغم من أنه قد لا يكون مقطعاً لمصلحة الدولة ، ولا ينبع أي أثر تميزي أو حمائي وعلى الرغم من أن المنتج الخاضع للضريبة لا يوجد في موضع المنافسة مع أي منتج وطني ...<sup>9</sup>.

ضمن هذا السياق، تقوم فكرة الضريبة ذات الأثر المماثل للرسم الجمركي على وجود عبء مالي Charge Pécuniaire كمعيار أساسى، بغض النظر عن مقداره Incidence Du Montant<sup>10</sup>، بل إن الاهتمام يكون متراكزاً على أثر هذا الاقتطاع Prélèvement على المنتج المستورد.

في الواقع، تستدعي حرية عبور البضائع أن يخضع كلا المنتجين الوطني والمستورد للمعاملة ذاتها Traitement Égalité بين المنتجين يتم ترجمتها عملياً عند غياب أشكال التفرقة كلها Différence، التي قد تتولد عند فرض ضريبة ما، ما بين أسعار Prix المنتجين أو أوضاعهما Positions في السوق Marché المحلية. ومن ثم، لا يمكن عدّ فإن العباء المالي كضريبة TEE عندما يطبق، بالطريقة ذاتها Typiquement، على المنتجات المستوردة وعلى تلك الوطنية<sup>12</sup>.

<sup>9</sup>CJCE, 1er juillet 1969, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C/Italie, aff. 24-68, Rec. 1969, p. 00193, point 7.

« Une charge pécuniaire, fut-elle minime, unilatéralement imposée, quelque soit son appellation et sa technique et frappant les marchandises nationales ou étrangères à raison du fait qu'elles franchissent la frontière, constitue une taxe d'effet équivalent alors même qu'elle ne serait pas perçue au profit de l'État, qu'elle n'exercerait aucun effet discriminatoire ou protecteur et que le produit imposé ne se trouverait pas en concurrence avec une production nationale ... ».

<sup>10</sup>CJCE, 11 Octobre 1973, Rewe-Zentralfinanz GmbH contre Direktor der Landwirtschaftskammer Westfalen-Lippe, C/Allemagne, aff.39/73, Rec.1973, p. 01039.

<sup>11</sup> على سبيل المثال، تفرض ضريبة على اللحوم بمناسبة استيرادها، في حين لا تخضع المنتجات الوطنية المشابهة لتلك الضريبة، أو أنها قد تخضع لها ولكن على أساس ومعايير مختلفة عن تلك المطبقة على اللحوم المستوردة. انظر اختلاف الأثر المولد للضريبة Fait Générateur d'Impôt في قرار محكمة العدل الأوروبية:

CJCE, 31 mai 1979, SARL Denkavit Loire contre État français, administration des douanes, C/ France, aff. 132/78, Rec. 1979, p. 01923.

<sup>12</sup>VILÁ COSTA Blanca, GARDEÑES SANTIAGO Miguel, VIOLETA MORENO Lax et APOSTOLOV Mico. Les quatre libertés dans l'union européenne - droit du marché intérieur, l'évolution jurisprudentielle dans la matière : Droits de douane et taxes d'effet équivalent – Notion. Collège D'Europe. 2005-2006, p5.

بغض النظر عن حظر الـ TEE، فإن هذا التعريف لا يهتم بالجهة المستفيدة من ريع الضريبة<sup>13</sup> Bénéficiaire de la Taxe Autorité، الجهة فارضة الضريبة<sup>14</sup> Taxatrice، بالتسمية التي يحملها الاقتطاع الداخلي أو حتى بقنية تحصيله<sup>15</sup>. بطبيعة الحال، لا يهتم التعريف الجديد بتوفّر النية التمييزية أو الحماائية لدى سلطات البلد المستورد ولا بوجود حالة من المنافسة بين المنتجين المستورد والوطني<sup>16</sup>. من حيث النتيجة، يراد بالضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية ذلك العباء المالي المفروض بطريقة أحادية وإجراءات وطنية Mesures Nationales، ومن ثم فإن الضرائب المفروضة على مستوى التشريعات الأوروبية المشتركة Droit Communautaire<sup>17</sup> أو بواسطة معاهدات دولية Conventions Internationales لا تدرج تحت هذا الإطار<sup>18</sup>. من جانب آخر، إن عبور Franchissement الوطنية Frontière Nationale، استيراداً أو تصديرأ، يشكل المعيار الأساسي للتمييز بين الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية TEE وغيرها من الاقتطاعات

<sup>13</sup> قررت المحكمة الأوروبية عدم أهمية صفة وطبيعة المستفيد من ريع الضريبة التي تمثل TEE، انظر: CJCE, 19 juin 1973, Carmine CapGolongo contre Azienda Agricole Maya, C/ Italie, aff. 77/72, Rec. 1973, p. 00611.

<sup>14</sup> عدّت المحكمة بعض الاقتطاعات المفروضة من الجهة القائمة على تقديم الخدمات البريدية بمنزلة TEE انظر: CJCE, 12 janvier 1983, Andreas Matthias Donner contre État néerlandais, C/Pays-Bas, aff.39/82, Rec.1983, p.00019.

<sup>15</sup>CJCE, 10 décembre 1968, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C/Italie, C-7/68, Rec. 1968, p. 617.

<sup>16</sup>CJCE, 10 octobre 1973, Fratelli Variola S.p.A. contre Administration des Finances Italienne, C/Italie, aff.34-73, Rec.1973, p.981.

<sup>17</sup> لم تعد الـ CJCE Redevance المقطعة عند استيراد أو عبور Transit الحيوانات الحية القائمة من دولة عضو، عندما يراد بهذه الإتاحة تغطية نفقات الرقابة البيطرية Contrôles Vétérinaires المفروضة على الحيوانات التي تنقل عبر الحدود الدولية، والتي لا يتجاوز مقدارها التكلفة الحقيقة Coût Réel لإنجاز عملية الرقابة. انظر:

CJCE, 27 septembre 1988, Commission des Communautés européennes contre République fédérale d'Allemagne, aff.18/87, Rec. 1988, p.05427.

<sup>18</sup>CJCE, 11 août 1995, Édouard Dubois & Fils SA et Général cargo services SA contre Garonor exploitation SA, C/France, aff.16/94, Rec.1995, p. I-02421.

الداخلية التمييزية Impositions Intérieures Discriminatoires، وهذه الأخيرة تمس المنتجات سواء عبرت الحدود أم لم تعبّرها<sup>19</sup>.

**الفرع الثاني: الاقطاعات غير المحظورة من الضرائب ذات أثر مماثل للرسم الجمركي**

#### **Prélèvements qui ne sont pas des TEE interdites**

تدفع زيادة سعر المنتج المستورد، بطريقة غير معقولة أو غير مبررة، باتجاه حظر الضرائب ذات الأثر المماثل للرسم الجمركي، غير أن تطبيق هذا الحظر ليس شاملاً أو مطلقاً. بمعنى آخر، من المتصور قبول بعض صور الاقطاعات الداخلية المؤثرة في سعر المنتج المستورد وعدها غير معرقلة لتحرير عبور البضائع بين الشركاء.

أولاً: أجور الخدمات المقدمة فعلياً

#### **Rémunération D'un Service Effectivement Rendu**

ترى محكمة العدل الأوروبية CJCE أن الأعباء المتمثلة في أجور الخدمات المقدمة Rémunération De Service Rendu ليست من قبل الـ TEE، إذ أن اقتطاعها يعدّ مشروعًا لعلة أن هنالك منفعة Avantage مستوفاة في مقابل الأجر المقدم<sup>20</sup>. في الواقع، يستلزم تطبيق هذه الرؤية اجتماع ثلاثة شروط Cumulatives .<sup>21</sup>

يتمثل أول هذه الشروط وأهمها في ضرورة الاقفادة الفعلية من المنفعة مقدمة Avantage Effectivement Rendu. هذا الشرط الجوهرى يعني ضرورة كون الخدمة المقدمة ملموسة ب موضوعياً Constaté Objectivement، بطريقة تسمح بالتأكد من تحقق المنفعة. فالمنفعة تعدّ محققة، على سبيل المثال، عندما تستخدم إحدى الشركات النفطية أنابيب نقل النفط عبر إيطاليا إلى كل من النمسا وألمانيا على أن تؤدي مقابل حق المرور وخدمات الصيانة Entretien Redevance الدورية للحكومة

<sup>19</sup>DUBOIS Louis, BLUMANN Claude, Droit matériel de l'Union Européenne, Paris, Montchrestien, 2004, p. 217.

<sup>20</sup>CJCE, 9 novembre 1983, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark, aff. 158/82, Rec. 1983, p. 03573, point 19. Voir aussi, Guillaume Lhuillier, Les taxes d'effet équivalent à des droits de douane.

<sup>21</sup>CJCE, 16 juin 1966, République fédérale d'Allemagne contre Commission de la CEE, C/Allemagne. affaires jointes 52 et 55/65, Rec. 1966, p. 00227.

الإيطالية<sup>22</sup>. على النقيض من ذلك، قد يكون المستورد مجبأ Obligé على دفع نفقات الجمركة Frais De Dédouanement حسرياً عن طريق مؤسسة البريد، حتى يتمكن من الافادة من بعض التسهيلات الإدارية، في مثل هذه الحالة لا يمكننا عَدّ نفقات العمولة البريدية مقابلًا لمنفعة مقدمة فعلياً. فالمستورد له الحق بأداء رسوم الجمركة بنفسه دون وسيط<sup>23</sup>.

إن تحقق الشرط الأول يدفع بنا للبحث عن كون المنفعة المقدمة شخصية Personnel، بمعنى أن الخدمات المقدمة يجب أن تصب حسرياً في منفعة من يدفع ثمنها. ومن ثم فإن الطابع الفردي للمنفعة Caractère Individuel يعني منحها منحاً فردياً Individuellement للمستور بشكل حسري وكل متعامل اقتصادي على حدة<sup>24</sup>. من هنا لم يكن من المقبول عَدّ الأعباء المالية المفروضة على المستورد كمقابل للفحص الصحي Contrôle Sanitaire من قبيل المنفعة الشخصية لهذا الأخير، إذ أن هذا النوع من الاختبارات إنما يراد به تحقيق الصالح العام Intérêt Général للمجموع المستهلكين consommateurs<sup>25</sup>. من جانب آخر، رأت المحكمة في التسهيلات الجمركية الممنوحة منحاً جماعياً Globalement وفي التوقيت نفسه Simultanément لمجموعة من المتعاملين الاقتصاديين بعد أدائهم إتاوة معينة ما هي إلا ضريبة ذات أثر مماثل للرسم الجمركي TEE إذ أنها تؤدي منحاً فردياً Individuellement Acquittée في حين تقدم ب جماعياً<sup>26</sup>.

<sup>22</sup>CJCE, 16 mars 1983, Società Italiana per l'Oleodotto Transalpino (SIOT) contre Ministero delle finanze, Ministero della marina mercantile, Circoscrizione doganale di Trieste et Ente autonomo del porto di Trieste, C/ Italie, aff. 266/81, Rec. 1983, p. 00731.

<sup>23</sup>CJCE, 12 janvier 1983, Andreas Matthias Donner contre État néerlandais, C/Pays-Bas, aff.39/82, Rec.1983, p.00019. Voir aussi, CJCE, 17 mai 1983, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, C/Belgique, aff. 132/82, Rec. 1983, p. 01649.

<sup>24</sup>CJCE, 26 février 1975, W. Cadsky SpA contre Istituto nazionale per il Commercio Estero, C/ Italie, aff.63/74, Rec. 1975, p. 00281.

<sup>25</sup>CJCE, 14 décembre 1972, S.p.A. Marimex contre Administration italienne des finances, C/ Italie, aff. 29-72, Rec. 1972, p. 01309. Voir aussi, CJCE, 15 décembre 1993, Ligur Carni Srl et Genova Carni Srl contre Unità Sanitaria Locale n. XV di Genova et Ponente SpA contre Unità Sanitaria Locale n. XIX di La Spezia et CO.GE.SE.MA Coop a r l, C/ Italie, Affaires jointes C-277/91, C-318/91 et C-319/91, Rec. 1993, p. I-06621.

<sup>26</sup>CJCE, 21 mars 1991, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C / Italie, aff. 209/89, Rec. 1991, p. I-01575.

أخيراً، تستلزم CJCE قيام تناوب Proportionnalité بين الأجر المدفوع والخدمة المقدمة Service Rendu Rémunération. ومن ثم، يجب عدم حساب قيمة الانقطاع المطبق على المعامل الاقتصادي بالاستناد إلى قيمة البضائع. في الواقع الأمر، تعد الخدمة المقدمة متناسبة مع المقابل عندما يكون هذا الأخير محدوداً تحديداً مقطوعاً Forfaitairement Établie.

### ثانياً: الاقطاعات الداخلية Impositions Intérieures

من حيث المبدأ، تحضر التشريعات الناظمة لتحرير التبادلات التجارية الدولية إخضاع أحد منتجات الشريك، بشكل مباشر Directement أو غير مباشر Indirectement، للاقطاعات الداخلية الوطنية. بيد أن هذا الحظر Interdiction ليس مطلقاً، بمعنى أنه يطبق فقط على الانقطاع الداخلي الذي يصيب المنتج المستورد من الشريك بطريقة أشد Manière Supérieure من تلك المطبقة على المنتج الوطني المماثل أو المشابه، أو على اقتطاع يسعى لحماية هذا الأخير من منافسة منتجات الشريك. ومن ثم، يوجد نموذجان من الاقطاعات الداخلية الممنوعة في مواجهة المنتج الأجنبي المنافس production étrangère concurrente، ألا وهي الإجراءات الضريبية التمييزية و تلك الحمانية.

#### أ. حظر المعاملة التمييزية الضريبية Interdiction Des Discriminations Fiscales

الانقطاع الداخلي هو ضريبة تشكل جزءاً من النظام العام للضرائب في دولة ما، تمس نماذج من المنتجات محددة، بشكل عام ومجرد Abstraitemt، وفق معايير موضوعية Critère Objectif. بمعنى أن هذه الضريبة تفرض على المنتج بغض النظر عن جنسيته أو عبوره للحدود<sup>27</sup>.

يفترض القول بوجود طابع تميizi للإجراءات الضريبية الوطنية كون كلا المنتجين الوطني والمستورد متماثلين Identiques. ومن ثم، يتشرط امتلاك كلا المنتجين الخصائص الجوهرية ذاتها Caractéristiques Intrinsèques، التي تسمح للمستهلك بالاعتقاد بأنه لا فرق باقتائه أحدهما دون الآخر Propriétés Analogues على اعتبار أنهما قادران على تلبية الحاجات ذاتها Mêmes Besoins.

<sup>27</sup>CJCE, 14 décembre 1972, S.p.A. Marimex contre Administration italienne des finances, C/ Italie, aff. 29-72, Rec. 1972, p. 01309.

فضلاً عن ذلك، يشترط في الاقتطاع الداخلي أن يحمل في طياته أثراً تميزياً قد يتخذ أشكالاً مختلفة . فالمعاملة التمييزية Traitements Discriminatoires على تخصيص المنتج القادم من دولة أخرى بوضع أضعف Position Désavantageuse من ذلك المخصص للمنتج الوطني. في الواقع، يمكن لهذا المعيار أن يترجم في صور مختلفة سواء على مستوى المعدلات Taux الضريبية، الوعاء الضريبي Assiette، وطرائق التحصيل Modalité De Perception أو العقوبات لعدة عدم التسديد Sanction Du Non-Paiement. من جانب آخر، قد تقوم إحدى الدول بتقديم تعويض غير مباشر Compensation Indirecte لمنتجاتها الوطنية، بعد هذا التعويض من قبل المعاملة التمييزية غير المباشرة التي يجب البحث في كونها تصب، يقيناً، في مصلحة المنتج الوطني، وإلا يجب غض النظر عن هذا النوع من الدعم الحكومي<sup>28</sup>.

#### ب. حظر الإجراءات الضريبية الحماية Interdiction Des Mesures Fiscales

##### Protectionnistes

فضلاً عن حظر الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية، تمنع التجمعات الاقتصادية المحررة للتباردات التجارية بينية الدول الأعضاء من استغلال حقها في فرض ضرائب واقتطاعات مالية داخلية لحماية ما تنتجه من بضائع<sup>29</sup>. يُراد بالإجراءات الضريبية الحماية أشكال الاقتطاعات الداخلية كلها الهدف إلى حماية البضائع الوطنية من منافسة Concurrence البضائع المستوردة المماثلة. بيد أن غياب المنتج الوطني المماثل لا يعني، بأي حال من الأحوال، غياب الاقتطاع الداخلي ذي الطبيعة الحماية. إن احتمال قيام هذا الاقتطاع يبقى قائماً عند اجتماع شرطين رئисيين. بداية، لابد من قيام علاقة تنافسية Rapport De Concurrence بين هذه المنتجات حتى وإن كانت هذه العلاقة جزئية Partiel، غير مباشرة Indirect أو محتملة Même Potentiel<sup>30</sup>. عملياً، يفحص هل تلي مثل هذه المنتجات تلي الحاجة نفسها Éventuelle، هل تمثل، من وجهة نظر المستهلك، بديلاً طبيعياً Demande

<sup>28</sup>CJCE, 09 mai 1985, Michel Humblot contre Directeur des services fiscaux, aff.112/84, C/France, Rec., 1985, p. 01367.

<sup>29</sup>Arts. 90 et 91du traité de Rome 1957.

<sup>30</sup>CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.

المنتج محتملاً Possible في المستقبل. في مثل هذه الحالة لا يشترط خصوص المنتج الأجنبي لاقطاع داخلي ثقيل، إذ أدانت محكمة العدل الأوروبية الحكومة الإيطالية لتطبيقها معدلين من الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، الأول وهو الأشد على المشروعات الروحية التي تحمل صفة OAC، في حين أن تطبيق الثاني كان قد اقتصر على المشروعات التي لا تمتلك صفة OAC، آخذين بالحسبان أن إيطاليا لا تملك تصنيع المنتج الأول<sup>31</sup>. الرأي ذاته كانت قد أخذت به المحكمة بخصوص الضرائب المفروضة على الآليات ذات المحركات الضخمة Grosses Cylindrées التي لا تصنعها فرنسا<sup>32</sup>.

بقيام العلاقة التافسية بين المنتجين يجب البحث، في مرحلة لاحقة، عن ما تحمله الاقطاعات الداخلية من أثر حمائي Effet Protecteur بعدل في شروط المنافسة لمصلحة المنتج الوطني<sup>33</sup>. غالباً ما تقوم الحكومات بتخصيص ريع ضريبة ما لدعم منتج وطني معين. من البديهي القول: بأننا إزاء أحد أهم تطبيقاتـ TEE، إذ انـ ما خضع له المنتج الوطني من اقطاع داخلي سيتم رده كلياً Entièrement إلى المنتجين الوطنيين في صورة دعم حكومي. ومن ثم، يكون المنتج Compensée<sup>34</sup> المستورد وحده قد تحمل عبء الاقطاع الوطني.

عموماً، تشكل كل من شدة التافسية الفائمة Degré De Concurrence بين المنتجات ومقدار عدم عدالة Inégalité النظام الضريبي الوطني شرطين رئيسيين يجب توافرهما للقول: إنـ الاقطاع الداخلي يشكل TEE. في الواقع، يمكن الاعتماد على مجموعة من القرائن التي تسمح بالاعتقاد باجتماع هذين الشرطين كتأخر الواردات Ralentissement Des Importations على سبيل المثال، شريطة قيام العلاقة السببية Lien De Causalité بين كل من الإجراءات الضريبية المتخذة وتتأخر الواردات.

<sup>31</sup>CJCE, 05 mars 1983, Società Italiana per l'Oleodotto Transalpino (SIOT) contre Ministero delle finanze, Aff.266/81, C/Italie Rec., 1983, p.731.

<sup>32</sup>CJCE, Humblot, op. cit..

<sup>33</sup>CJCE, 31 mai 1979, SARL Denkavit Loire contre État français, administration des douanes, C/ France, aff. 132/78, Rec. 1979, p. 01923. CJCE, 17 juin 1998, Grundig Italiana SpA contre Ministero delle Finanze, C/ Italie, aff. 68/96, Rec. 1998, p. I-03775. CJCE, 19/06/73, Capolongo, op. cit..

<sup>34</sup>CJCE, 18 juin 1975, Industria Gomma Articoli Vari IGAV contre Ente nazionale per la cellulosa e per la carta ENCC, C/ Italie, aff. 94-74, Rec. 1975, p. 00699.

من حيث المبدأ، لا يمكن عد أي عبء مالي مفروض ومقطوع لمجرد عبور Franchissement Frontière للحدود من قبيل الـ TEE. فقد تصب هذه الضريبة المنتجات كلها، الوطنية والأجنبية، على حد سواء، في المستوى نفسه، أو المرحلة من التسويق Stade De Commercialisation<sup>35</sup>، ومعايير موضوعية Origine De Indépendantes Critères Objectifs منشأ البضائع .<sup>36</sup> Produits

ذلك هو الحال عند تبني التشريعات الوطنية بعض الاختلافات Différenciations في التركيب الفني للقطع الداخلي، شريطة انسجام ذلك مع الأهداف المعلنة للتجمع الاقتصادي. على سبيل المثال، يطبق النظام الضريبي الإيطالي على الكحوليات المُصنَّعة Alcool Dénaturé معدلات ضريبية مختلفة، اذ تخضع صناعة الكحول المُخمر Alcool De Fermentation، المُصنَّع عادةً في إيطاليا، لمعدل قضيلي أو تشيعي Préférentiel إذا ما قورن بذلك المفروض على الكحول المركب أو المستخلص Alcool De Synthèse، المُطابق Identique من حيث صيغته الكيماوية المستعملة Formule Chimique واستعماله Usage للأول وغير المتوفر إلا استيراداً Exclusivement Importé. وعلى الرغم مما سبق، ترى رأت CJCE أن هذا النظام يلبي الشروط الثلاثة التي تفرضها اتفاقية روما. بدايةً، يقوم هذا القطاع الداخلي على Matières Premières، ألا وهي المواد الأولية معايير موضوعية Critères Objectifs المستعملة (منتجات زراعية Agricoles من جهة وبنرويلية Pétrole من جهة ثانية). ويحقق كذلك هدفاً للسياسة الصناعية منتفقاً تماماً مع قواعد قانون الاتحاد الأوروبي ومتطلباته Droit Communautaire، وعني بذلك المحافظة على المهن القائمة على التقدير Activité De Distillation في المنتجات الزراعية. أخيراً، لم يتضمن هذا التطبيق الضريبي أية معاملة تميزية لأن الكحول المُخمر المستورد يستفيد أيضاً من

<sup>35</sup>CJCE, 5 mai 1970, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, aff. 77/69, Rec.1970, p. 00237. CJCE, 29 juin 1978, Statens Kontrol med ædle Metaller contre Preben Larsen ; Flemming Kjerulff contre Statens Kontrol med ædle Metaller, C/ Danemark, aff. 142/77, Rec. 01543.

<sup>36</sup>CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.

المعدل القضيلي Industrie Taux De Faveur، في مقابل تحمل الصناعات البتروكيماوية Péetrochimique الإيطالية للمعدل الطبيعي Taux Normal الأكثر كلفة<sup>37</sup>. في المقابل، أدانت المحكمة فرض الحكومة الفرنسية لرسوم تصنيع على المشروبات الروحية المصنعة من الحبوب Eaux De Vie Céréalières، المستوردة بشكل شبه كامل، في حين ألغت تلك المُشتقّة من الخمور والفواكه التي تشكل جزءاً لا يسْتَهان به من الإنتاج الوطني Production Nationale<sup>38</sup>. كذلك الأمر أدينّت الحكومة الإيطالية لفرضها معدلات مضاعفة Taux Multiplié على الشرائح الضريبية Bandelettes Fiscales المطبقة على المشروبات الروحية المستخلصة من الحبوب أو من قصب السكر، وغير المصنعة في إيطاليا، في حين خضعت المشروبات الروحية المصنعة من العنب أو مخلفاته، المصنعة على الطريقة الإيطالية Typiquement Italiens، لمعدلات طبيعية<sup>39</sup>.

**المطلب الثاني: الإجراءات ذات الأثر المماثل لقيود الكمية**

#### *Mesures d'Effet Équivalent à des Restrictions Quantitatives (MEERQ)*

نصت المواد 28 و 29 من اتفاقية روما على حظر جميع أشكال القيود الكمية Restrictions Quantitatives، سواء على الصادرات أم على الواردات، فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك الإجراءات ذات الأثر المماثل لها كلها Mesures d'Effet Équivalent بحرية تامة بين الدول الأعضاء، منع الاتفاق أشكال الحواجز التقنية كلها Obstacles المطبقة على تبادلات التجارية الثنائية Techniques<sup>40</sup>.

#### **الفرع الأول: مفهوم الإجراءات ذات الأثر المماثل لقيود الكمية**

##### **Signification Des MEERQ**

في الحقيقة، لم تقدم المادة 28 من اتفاقية روما أي تعريف لمثل هذا النوع من الإجراءات، الأمر الذي دفع باللجنة الأوروبية La Commission لتحديد طبيعة

<sup>37</sup>CJCE, 14 janvier 1981, SpA Vinal contre SpA Orbat, C/ Italie, aff. 46/80, Rec. 1981 p. 00077.

<sup>38</sup>CJCE, 27 février 1980, Régime fiscal des eaux-de-vie, C/ France, aff. 168/78 et 169/78, Rec. 2004, p.00347.

<sup>39</sup>CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.

<sup>40</sup>BERNARD René Christian, Les mesures d'effet équivalent au sens des articles 30 et suivants du Traité de Rome, R.T.D.E., 1968, p. 265-292.

الإجراءات الوطنية Mesures Nationales القادرة على التأثير في التجارة البينية. وقد عرفت اللجنة هذه الإجراءات، بمنتهى الدقة، على أنها كل ممارسات Pratiques أو نصوص Recommandations إدارية، تشريعات Législations أو أنظمة Réglementations الوطنية، خاصة تلك التجارية و التقنية، تشجع على تبني سياسة أو سلوكيات تقيدية Comportement Restrictif للتبادلات التجارية<sup>41</sup>.

تبعد مهمة تحديد مفهوم للإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية MEERQ أكثر صعوبة من تلك المتعلقة بالضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية TEE<sup>42</sup>، مما يفسر التعريف الواسع الذي تبنته محكمة العدل الأوروبية معتبرةً أن كل تشريع وطني ذو طبيعة تجارية يعيق التجارة بين الدول الأعضاء هو بمنزلة أثر مماثل للقيود الكمية<sup>43</sup>. بمعنى ضرورة تمتع المنتج المصانع في دولة عضو بالإمكانيات التسويقية ذاتها التي يتمتع بها المنتج الوطني في بلد الاستيراد<sup>44</sup>.

على المستوى العملي، يتم التركيز على أثر Effets هذه الإجراءات المتعددة Variées، الذي لا يتشرط بلوغه حدًا Seuil معيناً، إذ يكفي أن يكون قادراً على الإضرار بالتبادلات البينية وإن صغر Même Minime. كذلك لا تهتم المحكمة بالآلية أو الطريقة Manière التي أعاد من خلالها التشريع التجارة البينية، فقد تكون مباشرة Directe أو غير مباشرة Indirecte، واقعة فعلياً Actuelle أو محتملة لاحقاً Potentielle<sup>45</sup>.

<sup>41</sup>Directive de la Commission européenne du 22/12/69.

<sup>42</sup>DAUSES Manfred A., Mesures d'effet équivalent à des restrictions quantitatives à la lumière de la jurisprudence de la Cour de justice des Communautés européennes, R.T.D.E., 1992, p. 607. Voir aussi, DANIELE Luigi, Réflexions d'ensemble sur la notion de mesures ayant un effet équivalent à des restrictions quantitatives, R.M.C., 1984, p. 477.

<sup>43</sup>CJCE, 11 juillet 1974, Procureur du Roi contre Benoît et Gustave Dassonville, C/Belgique, aff.8/74, Rec.1974, p.837.

<sup>44</sup>CJCE, 20 février 1979, Rewe-Zentral AG contre Bundesmonopolverwaltung für Branntwein, C/ Allemagne, aff. 120/78, Rec. 1979, p. 00649.

<sup>45</sup>CJCE, 1984, Commission c/Italie, interdiction d'importer en Italie des autobus de plus de sept ans. CJCE, 6 mai 1988, République hellénique contre Commission des Communautés européennes, aff. 111/88 R, Rec. 1988, p. 02591 (quotas de commercialisation des produits pétroliers en Grèce).

<sup>46</sup>CJCE, 11 juillet 1974, Procureur du Roi contre Benoît et Gustave Dassonville, C/Belgique, aff.8/74, Rec.1974, p.837.

## أولاً: أشكال الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية

### Formes du MEERQ

تُبيّن اتجهادات الـ CJCE، بشكل جلي، إمكانية اتخاذ الإجراء ذي الأثر المماثل للقيود الكمي أشكالاً متعددة. يظهر الـ MEERQ في صورة إجراء متعلق بالمنتج كالمكونات،<sup>47</sup> الاسم Appellation، وضع العلامات Composition، prix، Étiquetage طريقة الإعلان Publicité أو التسويق Commercialisation.<sup>48</sup> من جانب آخر، قد يأخذ هذا الإجراء شكل دعم أو تحفيز Promotion للإنتاج الوطني<sup>49</sup>، ورقابة مُبالغ فيها وغير مبررة Non-Intervention Contrôles Zélés،<sup>50</sup> أو حتى زيادة التكاليف المالية المفروضة على البضائع المستوردة.<sup>51</sup>

أ. الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية على الاستيراد MEERQ à l'Importation من حيث الأصل، تتركز الآثار التقييدية Effets Restrictifs لهذه الإجراءات على الواردات، إذ تسهم الـ MEERQ في جعل الواردات أكثر صعوبة، كاشتراط الحصول على إجازة للاستيراد Licence D'importation، مما يؤخر عملية وصول البضائع إلى الأسواق المحلية ويزيد في كلفة وصولها إلى المستهلك، ومن ثم في زيادة سعرها

<sup>47</sup> BERR Jean-Claude, Le marquage d'origine obligatoire, une fausse bonne idée européenne, M.O.C.I., n° 1170, du 28 sept. 2006, p. 53-55.

<sup>48</sup> قد تشكل الحالات الدعائية التي تموّلها الحكومات صورة من الـ MEERQ، إذ أدانت الـ CJCE قيام الحكومة الإيرلندية بحملة تحت شعار "Buy Irish !" الداعية لاستبدال البضائع الأجنبية بتلك الوطنية والحد، ومن ثم، من اجتياح البضائع الأوروبية للسوق الإيرلندية.

CJCE, 24 novembre 1982, Commission des Communautés européennes contre Irlande, aff. 249/81, Rec. 1982, p. 04005.

<sup>49</sup> عَذَت الـ CJCE أن مبالغة الحكومة الفرنسية في الرقابة من قبل الـ MEERQ لرفضها دخول الواردات لأسباب قانونية غير جوهرية Irrégularités Non Substantielles يمكن تجاوزها. في هذا انظر:

CJCE, 10 mars 1983, Syndicat national des fabricants raffineurs d'huile de graissage et autres contre Groupement d'intérêt économique "Inter-Huiles" et autres, C/ France, aff. 172/82, Rec. 1983, p. 00555.

<sup>50</sup> لا يشترط في الإجراء ذي الأثر المماثل للقيود الكمي أن يكون يأخذ صورة القيام بعمل Acte Positif، فالامتناع عن القيام Abstention يمكن أن يشكل MEERQ. على سبيل المثل، فيما يعرف بحرب الفراولة Guerre De La Fraise، عَذَ شكلًا من الـ MEERQ تقاعس الحكومة الفرنسية عن ردع أعمال النهب والتخييب التي تعرض لها الشاحنات الإيطالية والإسبانية بسرعة وفعالية.

<sup>51</sup> CJCE, 7 février 1984, Duphar BV et autres contre État néerlandais, C/ Pays-Bas, aff. 238/82, Rec. 1984, p. 00523.

النهائي. قد تظهر هذه الإجراءات أيضاً في صورة شروط تسويقية أو إنتاجية، آليات تصدير<sup>52</sup> ، رقابة صحية<sup>53</sup>.

من جانب آخر، يمكن للإجراءات المطبقة نظيرياً حسرياً على البضائع الوطنية أن تشكل MEERQ. من ذلك على سبيل المثال المنح والميزات التي تقدمها الحكومات لمنتجاتها الوطنية كالمساعدات المالية Péculinaire، والتسهيلات الإعلانية Dénomination Publicitaire Spécifique أو باحتكار بعض تسميات Dénomination وحصرها بالمنتجات الوطنية.

فضلاً عما سبق، تشكل MEERQ الإجراءات المطبقة وفق آليات مختلفة Applicables de Manières Différentes على المنتجات المستوردة و تلك الوطنية، عندما يفضي الاختلاف في المعاملة إلى تفضيل المنتج الوطني. كما هي الحال بالنسبة إلى الإجراءات المحددة للسعر الأدنى Minimums Prix إذ يعتمد نظام تحديد السعر يختلف باختلاف المنتج بحسب هل وطنياً أم أجنبياً Régime De Fixation مانحة مزيداً من الميزات Avantages للأول على حساب الثاني.

ب. الإجراءات ذات الأثر المماثل للقيود الكمية على التصدير MEERQ à l' Exportation لا يمكن حصر تطبيقاته MEERQ في الواردات، إذ ان الصادرات تشكل أيضاً بيئة مناسبة لمزيد من هذه التطبيقات. في الواقع، قد تسعى الدول إلى تأمين بعض الامتيازات لمنتجها الوطني وأسوقها المحلية على حساب إنتاج الدول الشركاء والتبادل التجاري معها<sup>54</sup>. على المستوى العملي، عدّت بمنزلة إجراء ذي أثر مماثل للقيود الكمية

<sup>52</sup>CJCE, 24 novembre 1993, Procédure pénale contre Bernard Keck et Daniel Mithouard, C/ France, Affaires jointes C-267/91 et C-268/91, Rec. 1993 page I-06097 (l'interdiction de la revente à perte en France). Voir aussi, CJCE, 27 juin 1996, Procédure pénale contre Rémy Schmit, C/ France, aff. 240/95, Rec. 1996, p. I-03179 (validation de l'obligation de fermeture les dimanches et jours fériés car elle concerne tous les produits et tous les opérateurs).

<sup>53</sup>IYNEDJIAN Marc, L'Accord de l'Organisation Mondiale du Commerce sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires. Une analyse juridique, Paris, Ed. L.G.D.J., 2002, p.11. Voir aussi, CJCE, 18 octobre 1979, Procureur général contre Hans Buys, Han Pesch et Yves Dullieux et Denkavit France SARL, C/ France, aff. 5/79, Rec. 1979, p. 03203.

<sup>54</sup>CJCE, 8 novembre 1979, P.B. Groenveld BV contre Produktschap voor Vee en Vlees, C/ Pays-Bas, aff. 15/79, Rec. 1979, p. 03409.

على الصادرات التشريعات الفرنسية الناظمة لعمل الأشخاص والمؤسسات المرخص لهم بجمع الزيوت المستعملة وتدويرها، والملزمة لهم بإعادة معالجة تلك الزيوت في منشآتهم الخاصة وعدم تصديرها إلى خارج البلاد.<sup>55</sup>

ثانياً: خصائص الإجراءات المماثلة لقيود الكمية

### Caractéristiques de MEERQ

تتضمن معظم التشريعات التي يمكن وصفها بـ MEERQ قيداً غير صريح بل مقنعاً Restriction Désguisée، فقيام السلطات البريطانية، على سبيل المثال، بمنع استيراد لحوم الديك الرومي لمدة محددة، وقبيل أعياد الميلاد، عدّ من قبل CJCE إجراءً مماثلاً لقيود الكمي على عدّ أن غايتها الحقيقة اتجهت نحو تفضيل استهلاك المنتج المحلي على حساب منتجات الجار الإيرلندي الشمالي المتضرر.<sup>56</sup>

غالباً ما تشكل التشريعات الوطنية وسيلةً لمييز تعسفية Discrimination Arbitraire يفضل المنتج الوطني على المستورد. فحظر الإعلان Publicité عن المشروعات الكحولية المبرر بحماية الصحة Protection De La Santé العامة يمكن أن يشكل MEERQ عندما يستهدف فقط المنتجات المستوردة المماثلة لمنتجات وطنية مشابهة من حيث الاستهلاك Consommation لا من حيث الصنع Fabrication مسموح لها بالإعلان.

في الحالات المعاكسة، لا يمكننا القول أن غياب المعاملة التمييزية Traitements Discriminatoire يعني، بأي حال من الأحوال، غياب الإجراء ذي الأثر المماثل لقيود الكمي. فالالتزام المفروض على المنتجات بضرورة مطابقتها للمعايير والقواعد التقنية Règles Techniques كونه يلزم المنتج المستورد على القيام بعملية تكيف مكلفة مع الأنظمة الداخلية.<sup>57</sup> في هذا الصدد عدّت محكمة العدل الأوروبية التشريع البلجيكي كـ MEERQ لإلزامه المستوردين من المواد الغذائية

<sup>55</sup>CJCE, 10 mars 1983, Syndicat national des fabricants raffineurs d'huile de graissage et autres contre Groupement d'intérêt économique "Inter-Huiles" et autres, C/ France, aff. 172/82, Rec. 1983, p. 00555.

<sup>56</sup>CJCE, 31 janvier 1984, Commission des Communautés européennes contre Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, aff. 40/82, Rec. 1984, p. 00283.

<sup>57</sup>MATTERA Alfonso, Libre circulation des marchandises et articles 30 à 36 du Traité C.E., R.M.C., 1976, p. 500-521.

وضع رقم إشعار إدارة التحري الصحي Services D'inspection الوطنية، على الرغم كون هذا الإجراء مطبقاً على حد سواء على كل من المنتجين البلجيكي والأوروبي، إلا أنه يولد أعباء إضافية des Frais Supplémentaires تعيق وتؤخر دخول الأخير إلى السوق البلجيكية، خاصة إذا ما علمنا بأن هذا الرقم لا يحمل أي قيمة إعلامية إضافية يمكن أن تقيد المستهلك<sup>58</sup>. بالمثل، فإن تحديد Fixation سعر منخفض جداً Prix Trop Bas لمنتج وطني أو مستورد سيحد من الواردات إذ أن المستوردين يتحملون أعباء ونفقات إضافية، لعل أبسطها نفقات النقل الخارجي، ومن ثم تقليص هامش ربح بيع المنتج المستورد. من هنا أدين تحديد الحكومة الفرنسية لأسعار مادة البنزين في محطات الوقود الذي صب في مصلحة منتجي المادة في مصافي البترول الفرنسية. في المقابل، لا يشجع تحديد مستوى مرتفع جداً للأسعار Prix Trop Haut على مزيد من الواردات التي ستحرم من بعض الميزات النوعية التي تزيد من قدرتها التنافسية.

أخيراً، من الضروري ألا تكون الإجراءات الوطنية تقبيدية Restrictive أكثر مما ينبغي، وإلا عدت ذلك نوعاً من القيود الكمية المفتعلة Déguisée. بمعنى آخر، يجب أن تكون هذه الإجراءات متناسبة مع الأهداف Objectifs المراد إنجازها. على سبيل المثال، يمكن لاشتراط استخدام لغة بلد الاستيراد أن يشكل MEERQ عندما تشرط الإجراءات الوطنية قيوداً لغويةً مبالغ فيها Obstacles Linguistique Supplémentaires، بحجة حماية المستهلك Protection Des Consommateurs. اذ يمكن أن توصف هذه القيود بأنها غير متناسبة وحماية المستهلك عندما لا يطلب الى المنتجين المحليين الالتزام بها<sup>59</sup>، يستدعي مفهوم التنااسب Notion De La Proportionnalité البحث في إمكانية بلوغ الهدف ذاته بوسيلة أقل تقبيداً Moins Restrictif أولى ألا يكون الهدف المنشود من الإجراء قد تحقق فعلياً في مرحلة سابقة. بالاستناد إلى ذلك رأت المحكمة الأوروبية في عدم ضرورة الفحوصات الإضافية التي تشترط الحكومة الألمانية إنجازها على أراضيها، على الرغم من قيام دولة التصدير باستيفاء شروط

<sup>58</sup>CJCE, 16 novembre 2000, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, C/ Belgique, aff. C-217/99, Rec. Rec.2000, p. I-9485.

<sup>59</sup>CJCE, 03 juin 1999, Colim NV contre Bigg's Continent Noord NV, aff.33/97, C/Belgique, Rec., 1999. p. I-03175.

الرقابة الصحية كلّها Contrôle Sanitaire المطلوبة، وعدّت تصرف السلطات الألمانية بنزيلة اجراء ذي أثر مماثل للقيود الكمية<sup>60</sup>.

#### الفرع الثاني: بعض الاستثناءات على الإجراءات ذات الأثر للمماثل للقيود الكمية

##### Dérogations à l'Interdiction des MEERQ

عادةً ما تقبل التشريعات بعض الاستثناءات Exceptions التي تسمح بتطبيقات محدودة للقيود الكمية. فالإجراءات الوطنية الملية لضرورات، غير اقتصادية Non Économiques، تخرج عن نطاق تطبيق الـ MEERQ. مثل هذا الاستثناء يجد تبريره في أن لكل دولة عضو الحق في الدفاع عن مصالحها الوطنية التي ترى أنها غير محمية بالشكل الكافي Protégé. ومن ثم تم تكييف العديد من الإجراءات الوطنية على أنها لا تشكل عائقاً أمام حرية عبور البضائع إذا ما تم تبنيها تحت ذريعة حماية الآداب العامة Moralité Publique، والنظام العام Ordre Public،<sup>61</sup> Protection De La Santé<sup>62</sup>، والصحة العامة Sécurité Publique<sup>63</sup>، والبيئة Vie Des Personnes Et Des Enivrement<sup>64</sup>، وحياة الأشخاص والحيوانات<sup>65</sup>، والأموال العامة Trésors Nationaux<sup>66</sup>، والملكية الصناعية والتجارية Animaux.

<sup>60</sup>CJCE, 08 novembre 1979, Firma Denkavit Futtermittel GmbH contre Den Minister Für Ernährung, C/ Allemagne, aff. 251/78, Rec., p. 3369

<sup>61</sup>CJCE, 10 juillet 1984, Campus Oil Limited et autres contre Ministre pour l'Industrie et l'Énergie et autres, C/Italie, aff.72/83, Rec. 1984, p. 2727.

<sup>62</sup> أيدت المحكمة الأوروبية الإجراءات المتخذة على مستوى الاتحاد الأوروبي القاضية بحظر تصدير لحوم الأبقار من كل من إنكلترا وأيرلندا باتجاه بقية دول المجموعة، وذلك كإجراء احتياطي لحماية الصحة العامة من آفة جنون البقر Vache Folle، في هذا انظر:

CJCE, 5 mai 1998, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord contre Commission des Communautés européennes « Vache Folle », aff.180/96, Rec. 1998, p. I-02265. CJCE, 1991, A.P.E.S.A.

<sup>63</sup> كما هو الحال بالنسبة إلى التشريعات الدنماركية الملزمة للمنتجين بتبييض المشروبات في عبوات قابلة للتدوير Emballages Recyclables. انظر:

CJCE, 20 septembre 1988, Royaume d'Espagne contre Conseil des Communautés européennes, C/ Danemark aff. 203/86, Rec. 1988, p. 04563.

<sup>64</sup>CJCE, 3 décembre 1998, Ditlev Bluhme, C/ Danemark, aff. 67/97, Rec. 1998, p. I-08033.

<sup>65</sup>CJCE, 23 novembre 1978, Regina contre Ernest George Thompson, Brian Albert Johnson et Colin Alex Norman Woodiwiss, C/ Royaume-Uni, aff.07/78, Rec. 1978, p. 02247.

CJCE Propriété Industrielle Et Commerciale<sup>66</sup>. من جانب آخر، اعترفت الـ CJCE بحق الدول في تبني أي إجراء ذي أثر مماثل للقيود الكمية في معرض سعيها لزيادة فاعلية الرقابة الضريبية Contrôles Fiscaux، ومصداقية التحويلات التجارية وضمان حماية المستهلك<sup>67</sup>، شريطة ألا تكون مجرد ذريعة واهية Prétexte<sup>68</sup>.

ترافق محكمة العدل الأوروبية استخدام الدول الأعضاء لهذا النوع من الاستثناءات، إذ تقوم بالتحقق من قيام العلاقة المباشرة Direct Rapport بين الاستثناء والمنفعة العامة، إذ يجب أن يشكل تبني هذا الإجراء الاستثنائي ضرورة ملحة لحماية المصلحة العامة. بالإضافة إلى قيام هذا النوع من العلاقة المباشرة لم تكيف الـ CJCE قرارات الحكومة البلجيكية التي تحظر إدخال النفايات إلى الإقليم الوطني على أنها من قبيل الـ MEERQ، وذلك لتبرير السلطات البلجيكية هذا النوع من الحظر بضرورات حماية البيئة<sup>69</sup>.

كما هو الحال بالنسبة إلى الإجراءات ذات الأثر المماثل لقيد الكم، يتشرط في الاستثناءات التاسب مع الاستحقاقات والضرورات المراد تأمينها. يتم تبني الاستثناء في حدود ضرورات المصلحة العامة، إذ أن أي تجاوز يمكن رصده على هذا المستوى يسمح بإعادة تكييف الاستثناء على أنه MEERQ. ومن ثم تلزم الدول باختيار الإجراء الأقل ضرراً على حرية عبور البضائع<sup>70</sup>. يتطلب التحقق من توافر عنصر التناسبية Proportionnalité في الإجراء الوطني الأخذ بالحسبان مجموعة من العناصر. على سبيل المثال، عند اشتراط الحصول على ترخيص إداري مسبق Autorisation Administrative Préalable لا بد من كون منح هذا الترخيص قائماً على معايير موضوعية Critères Objectifs، غير تمييزية Non Discriminatoires، معروفة بشكل مسبق Connus À l'Avance، وألا يتحقق هذا الترخيص الغايات ذاتها التي يمكن أن تؤمنها الرقابة الجمركية المنجزة في مرحلة سابقة<sup>71</sup>.

<sup>66</sup> Art30. du traité de Rome 1957.

<sup>67</sup> CJCE, 20/02/1979, Cassis de Dijon, aff. 120/78, Rec., p. 00649.

<sup>68</sup> CJCE, 5 décembre 2000, Ministère public contre Jean-Pierre Guimont, aff. C-448/98, Rec.2000, p. I-10663.

<sup>69</sup> Commission c/ Belgique, 09/07/92.

<sup>70</sup> CJCE, 22 octobre 1998, Commission des Communautés européennes contre République française e, « Foie gras », aff. 184/96, Rec. 1998, p. I-06197.

<sup>71</sup> CJCE, 22 janvier 2002, Canal Satélite Digital SL contre Administración General del Estado, aff. 390/99, Rec.2002, p.-00607.

تشترط معظم التشريعات الناظمة للتجمعات الاقتصادية على الدول الأطراف الإبلاغ عن أشكال الإجراءات الوطنية كلها التي يمكن أن تعيق حرية عبور البضائع، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء تعلق الأمر بحظر عام، برفض منح تراخيص أو حتى بتعديل بعض مواصفات أو نماذج المنتجات<sup>72</sup>. من البديهي أن هذه الشفافية Transparency في تبني الإجراءات الوطنية تسهل، بشكل أو بآخر، معالجة المشكلات التي يمكن مواجهتها عند تفعيل مبدأ حرية عبور البضائع.

#### الفرع الثالث: إبعاد الحاجز التقنية

#### Élimination des Barrières Techniques

في الواقع، لا يمكن حصر معوقات تحرير عبور البضائع بالقيود المادية أو حتى الضريبية. في حقيقة الأمر، يمكن للتشريعات ذات الطابع التقني أن تتشكل ما يشبه القيود الكمية على التبادلات التجارية. يُراد بالقواعد التقنية، عادةً، النصوص التشريعية، التنظيمية أو حتى الإدارية القادرة على منع تسويق Commercialisation منتج أو نوع من المنتجات عن طريق تحديده لمجموعة من الخصائص الواجب توافرها في المنتج حتى يلبي مجموعة من المتطلبات كحماية المستهلك أو البيئة<sup>73</sup>. يمكن تكيف هذه القواعد على أنها MEERQ عندما تجعل، على سبيل المثال، من تسويق منتج مستورِ أكثر صعوبةً Plus Difficile أو أكثر كفةً Plus Coûteuse لفرضها نفقاتٍ وتكليف إضافيٍ Frais Supplémentaires .Emballages Spéciaux

عند إزالة الحاجز الجمركي في أي تجمع اقتصادي تشرع الدول الأطراف تلغي بعض الإجراءات الجمركية Formalités Douanières ورقابة على الحدود Contrôles aux Frontières، الأمر الذي يزيد من أهمية القواعد التقنية نظراً لاحتفاظها بقدرتها على تقييد عبور البضائع. في الحقيقة، تتعدد هذه الحاجز وتنوعاً كبيراً، الأمر الذي يتطلب معه تعدد وتتنوع أشكال وصور التدخل لإلغائها. عادةً ما تتطرق الجهود من

<sup>72</sup>Décision n° 3052/95/CE du Parlement et du Conseil du 13 décembre 1995.

<sup>73</sup>Règlement (CE) 764/2008 du Parlement européen et du Conseil du 9 juillet 2008 établissant les procédures relatives à l'application de certaines règles techniques nationales à des produits commercialisés légalement dans un autre État membre, JO L 218/29 du 13.8.2008.

تفعيل مبدأ الاعتراف المشترك Principe de la Reconnaissance Mutuelle، بمعنى أن كل دولة عضو تعرف بحق منتجات بقية الدول الأعضاء بدخول سوقها الوطنية.<sup>74</sup> فضلاً عن ذلك تلزم الدول الأعضاء بإبلاغ القائمين على إدارة التكفل الاقتصادي عن نيتها إجراء بعض التعديلات على القواعد الفنية، مما يساعد على تجنب ظهور عوائق جمركية جديدة<sup>75</sup>، على المستوى العملي، لا يمكننا عدّ تفعيل مبدأ الاعتراف المشترك وسليةً كافيةً لتأمين عبور كامل وحر للبضائع.<sup>76</sup>

تطلب مواجهة مثل هذا الواقع إنجاز تنسيق على المستوى التشريعي Harmonisation Législative، يتحدد إطاره في تنسيق الضرورات المتعلقة بالصحة، بالأمن وبحماية البيئة، ولا يخوض في التفاصيل التقنية النوعية الدقيقة. بخصوص هذه الأخيرة يجب العمل على إنجاز معايير تقنية مشتركة تطبق على التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، تؤسس لها منظمات مشتركة<sup>77</sup>، وبين ثم عدم إفساح المجال أمام تطبيق المعايير الوطنية المتعددة والمتحاورة الكفيلة بتنقييد المنتجين وإعاقة تحرير التبادلات.

أخيراً، من المقبول في التجمعات الاقتصادية الكبرى تبني آليات تسمح بالتدخل العاجل والفعال لتصحيح أوضاع قد تشكل تهديداً جدياً Atteintes Graves لحرية عبور البضائع<sup>78</sup>، يستهدف هذا النوع من التدخل السريع القيود التي تتعارض وتحرير التجارة بينية سواء تعلقت بقيام حكومة الدولة المعنية بعمل Action أو بالامتناع عن ذلك Inaction. يمكن تبرير اللجوء إلى هذه الوسيلة في ضرورة تجنب الاختلالات الكبيرة Dommeage Perturbation Grave بمصالح الأفراد، إذ يعمل التدخل الآني على إيقاف استمرارية، اتساع تلك الاختلالات والأضرار أو تعارضها.

<sup>74</sup> من الضروري احترام تصنيع هذه المنتجات أو تسويقها للقواعد المحلية المتعلقة بإجراءات التصنيع وتقاليده.

<sup>75</sup> La directive 98/34 du 22 juin 1998.

<sup>76</sup> MASCLET Jean Claude, L'élimination des entraves techniques dans les échanges intracommunautaires de marchandises, D.P.C.I., vol. 15, 1989, p. 9-33.

<sup>77</sup> على المستوى الأوروبي، يوجد ثلاث منظمات متخصصة في هذا الشأن، بدايةً، اللجنة الأوروبية للمعايرة CENELEC Comité Européen de Normalisation (CEN) Institut Européen de Normalisation des الشؤون الكهربائية والإلكترونية، وأخيراً، الـ ETSI –Télécommunication

<sup>78</sup> Règlement (CE) n° 267/98 du Conseil, du 7 décembre 1998, JO. L 337 du 12.12.1998

## الخاتمة:

في نهاية المطاف لابد لنا من تحديد أن إشكالية بحثنا تظهر، وتظهر فقط، عند دخول اتفاق شراكة اقتصادية دولية حيز التنفيذ، إذ يسعى الشركاء لتعويض النقص في مواردهم المالية أو حتى الحفاظ على مستوى الحماية الاقتصادية الأمثل لمنتجاتهم الوطنية. هذا السعي يتترجم على أرض الواقع في صورة أنظمة قانونية تسمح بتوليد الأثر المالي أو الحمائي ذاته الذي يمكن للرسم الجمركي أو للقيد الكمي أن يولده.

من حيث المبدأ، لا تحرم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأطراف من سلطتها في فرض اقتطاعات مالية داخلية. بيد أن ممارسة هذه السلطة السيادية تتقيّد بضرورة مراعاة حيادية الاقتطاع المالي الوطني *Neutralité De La Fiscalité*. ومن ثم سيحتم على الفريضة المالية الداخلية أن تمس البضائع المشتركة في الصفات والخصائص والطبيعة جميعها، مما يعني حظراً لنوعين من الإجراءات المالية: التمييزية *Discriminatoires* والحمائية *Protectionniste*. في العموم، لا تحظر مشاريع الشراكة الاقتصادية تطبيق رسوم مكافحة الإغراق *Droits Antidumping*، والرسوم التعويضية *Compensateurs*، والإتاوات أو الرسوم المفروضة في مقابل خدمات مقدمة فعلياً، شريطةً ألا تستعمل كوسيلة لحماية غير مباشرة للإنتاج الوطني.

من جانب آخر، عادة ما تحظر الاتفاقيات تبني تشريعات داخلية ذات طابع كمي وغالية حمائية، كذلك التي تحدد كمياً إمكانية خلط، تحويل أو استعمال بعض المنتجات بصورة تجبر المنتجين المحليين على إدخال نسبة معينة من العناصر الوطنية المنشأ في المنتج النهائي. بطبيعة الحال، كقيد غير صريح بل مقنع، يمكن للإجراء ذي الأثر المماثل للقيد الكمي أن يتخذ أشكالاً متعددة كذلك المتعلقة بمكونات المنتج، اسمه، علاماته، سعره، طريقة الإعلان عنه أو التسويق له وغير ذلك الكثير.

أخيراً، لا تقتصر صور تقييد حرية عبور البضائع بين الشركاء على الإجراءات ذات الأثر المماثل للرسم الجمركي أو تلك ذات الأثر المماثل للقيود الكمية، في حقيقة الأمر، يمكن للتشريعات ذات الطابع التقني أو الفني أن تؤدي دوراً سلبياً جداً في تحرير التجارة البينية في تجمع اقتصادي دولي.

في مقابل ما سبق كلّه، تحت ضغط تلبية بعض الضرورات أو المتطلبات ذات الطابع الوطني أو المحلي، التي قد تشكل عائقاً لتحرير تجارة البضائع، يمكن تبرير

بعض التشريعات الهدافـة لحماية النـظام العام، الآدـاب العامـة، السـكينة العامـة ... الخـ. غير أنـ هذه النوعـ منـ الحـظر أوـ التـقيـيد لاـ يـجوز أنـ يـشكلـ، بأـيـ حالـ منـ الأـحوالـ، وـسـيلـةـ للـتمـيـز أوـ قـيـداـ مـقـعاـ لـحـريـةـ التـجـارـيـةـ بـيـنـ الـأـطـرافـ.

تدفعـناـ تـاكـ الـحـقـائـقـ وـالـنـتـائـجـ الـفـانـونـيـةـ كـلـهاـ إـلـىـ أـنـ نـوـصـيـ بـالـرـجـوعـ إـلـىـ مـفـهـومـ مـحـكـمةـ العـدـلـ الـأـورـوبـيـةـ لـلـإـجـرـاءـاتـ ذاتـ الـأـثـرـ المـمـاثـلـ لـلـرـسـمـ الـجـمـرـكـيـ أوـ الـقـيـدـ الـكـمـيـ كـأـحدـ أـهمـ الـمـصـادـرـ الـتـيـ يـمـكـنـ الرـكـونـ إـلـيـهاـ لـتـأـمـيـنـ تـأـطـيرـ قـانـونـيـ دـقـيقـ وـمـنـطـورـ لـهـذـاـ الـمـفـهـومـ. معـ مـرـاعـاةـ ضـرـورةـ الـعـلـمـ عـلـىـ تـحـدـيدـ الـمـرـجـعـ الـقـضـائـيـ الـوـطـنـيـ صـاحـبـ الـوـلـاـيـةـ وـالـاختـصـاصـ بـالـنـظـرـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ الـنـوـعـ مـنـ الـمـنـازـعـاتـ.

تسـاعـدـ شـفـافـيـةـ الـإـجـرـاءـاتـ الـو~طنـيـةـ فـيـ تـقـلـيـصـ حـجمـ الـإـشـكـالـاتـ الـتـيـ يـمـكـنـ مـواجهـتهاـ عـنـ دـخـولـ اـنـقـاقـ الشـراـكـةـ حـيـزـ التـنـفـيـذـ. وـيـدـعـمـ هـذـاـ الـجـهـدـ قـيـامـ الشـرـيكـ بـإـبـلـاغـ بـقـيـةـ الـأـطـرافـ عـنـ أـشـكـالـ الـإـجـرـاءـاتـ الـو~طنـيـةـ كـلـهاـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ تـعـيـقـ حـريـةـ عـبـورـ الـبـضـائـعـ، سـوـاءـ بـشـكـلـ مـباـشـرـ أوـ غـيرـ مـباـشـرـ، كـالـحـظـرـ أوـ رـفـضـ مـنـحـ التـرـاـخيـصـ أوـ حـتـىـ تـعـدـيلـ الـمـواـصـفـاتـ أوـ الـنـماـذـجـ. يـقـودـ نـجـاحـ هـذـهـ الـفـكـرـ إـلـىـ تـقـيـيلـ مـبـداـ الـاعـتـرـافـ الـمـشـرـكـ، اـذـ يـعـرـفـ كـلـ عـضـوـ فـيـ اـنـقـاقـ بـحـقـ مـنـتـجـاتـ الشـرـيكـ بـدـخـولـ سـوقـ الـو~طنـيـةـ مـعـ تـعـهـدـ بـعـدـ تـبـنيـ إـجـرـاءـاتـ جـديـدةـ قـبـلـ إـبـلـاغـ إـدـارـةـ التـكـثـلـ الـاـقـتـصـاديـ.

مـاـ لـاشـكـ فـيـهـ أـنـ التـتـسيـقـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ التـشـريـعيـ يـعـدـ مـنـ أـسـاسـيـاتـ نـجـاحـ هـذـاـ الـنـوـعـ مـنـ الـتـجـارـبـ الـاـقـتـصـاديـةـ الـدـولـيـةـ، خـاصـةـ فـيـ الـمـجاـلـاتـ الـمـتـعـلـقةـ بـضـرـورـاتـ الـنـظـامـ الـعـامـ، وـالـصـحةـ الـعـامـ، وـالـأـمـنـ الـعـامـ وـحـمـاـيـةـ الـبـيـئةـ. مـثـلـ هـذـاـ الـجـهـدـ يـسـاعـدـ عـلـىـ عـدـمـ إـفـسـاحـ الـمـجـالـ أـمـامـ تـطـبـيقـ الـمـعـايـيرـ الـو~طنـيـةـ الـمـتـوـعـةـ وـالـمـتـغـيـرـةـ الـكـفـيلـةـ بـتـقـيـيدـ الـمـنـتجـينـ وـإـعـاقـةـ تـحرـيرـ الـتـبـادـلـاتـ.

## Bibliographie المراجع

### OUVRAGES:

- BERNARD René Christian, Les mesures d'effet équivalent au sens des articles 30 et suivants du Traité de Rome, R.T.D.E., 1968.
- BERR Jean-Claude et TRÉMEA Henri, Introduction au droit douanier, ouvrage collectif, Éd. Dalloz, 1997.
- BERR Jean-Claude, Le marquage d'origine obligatoire, une fausse bonne idée européenne, M.O.C.I., n° 1170, du 28 sept. 2006.
- DANIELE Luigi, Réflexions d'ensemble sur la notion de mesures ayant un effet équivalent à des restrictions quantitatives, R.M.C., 1984.
- DAUSES Manfred A., Mesures d'effet équivalent à des restrictions quantitatives à la lumière de la jurisprudence de la Cour de justice des Communautés européennes, R.T.D.E., 1992.
- DUBOIS Louis, BLUMANN Claude, Droit matériel de l'Union Européenne, Paris, Montchrestien, 2004.
- Guillaume Lhuillier, Les taxes d'effet équivalent à des droits de douane
- IYNEDJIAN Marc, L'Accord de l'Organisation Mondiale du Commerce sur l'application des mesures sanitaires et phytosanitaires. Une analyse juridique, Paris, Ed. L.G.D.J., 2002.
- MASCLET Jean Claude, L'élimination des entraves techniques dans les échanges intracommunautaires de marchandises, D.P.C.I., vol. 15, 1989.
- MATTERA Alfonso, Libre circulation des marchandises et articles 30 à 36 du Traité C.E.E., R.M.C., 1976.
- MOLINIER, Joël, Droit du Marché intérieur européen, Paris, L.G.D.J., 1998.

- VILÁ COSTA Blanca, GARDEÑES SANTIAGO Miguel, Violeta Moreno Lax et APOSTOLOV Mico. Les quatre libertés dans l'union européenne - droit du marché intérieur, l'évolution jurisprudentielle dans la matière : Droits de douane et taxes d'effet équivalent – Notion. Collège D'Europe. 2005-2006.
- Décisions de jurisprudence
- CJCE, 16 juin 1966, République fédérale d'Allemagne contre Commission de la CEE, C/Allemagne. affaires jointes 52 et 55/65, Rec. 1966, p. 00227.
- CJCE, 10 décembre 1968, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C/Italie, C-7/68, Rec. 1968, p. 617.
- CJCE, 1er juillet 1969, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C/Italie, aff. 24-68, Rec. 1969, p. 00193, point 7.
- CJCE, 5 mai 1970, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, aff. 77/69, Rec.1970, p. 00237.
- CJCE, 14 décembre 1972, S.p.A. Marimex contre Administration italienne des finances, C/ Italie, aff. 29-72, Rec. 1972, p. 01309.
- CJCE, 19 juin 1973, Carmine Capolongo contre Azienda Agricole Maya, C/ Italie, aff. 77/72, Rec. 1973, p. 00611
- CJCE, 10 octobre 1973, Fratelli Variola S.p.A. contre Administration des Finances Italienne, C/Italie, aff.34-73, Rec.1973, p.981.
- CJCE, 11 Octobre 1973, Rewe-Zentralfinanz GmbH contre Direktor der Landwirtschaftskammer Westfalen-Lippe, C/Allemagne, aff.39/73, Rec.1973, p. 01039.

- CJCE, 13 décembre 1973, Sociaal Fonds voor de Diamantarbeiders contre NV Indiamex et Association de fait De Belder, C/Belgique, aff. 37 et 38/73, Rec.1973, p. 01609.
- CJCE, 11 juillet 1974, Procureur du Roi contre Benoît et Gustave Dassonville, C/Belgique, aff.8/74, Rec.1974, p.837.
- CJCE, 26 février 1975, W. Cadsky SpA contre Istituto nazionale per il Commercio Estero, C/ Italie, aff.63/74, Rec. 1975, p. 00281.
- CJCE, 18 juin 1975, Industria Gomma Articoli Vari IGAV contre Ente nazionale per la cellulosa e per la carta ENCC, C/ Italie, aff. 94-74, Rec. 1975, p. 00699.
- CJCE, 29 juin 1978, Statens Kontrol med ædle Metaller contre Preben Larsen ; Flemming Kjerulff contre Statens Kontrol med ædle Metaller, C/ Danemark, aff. 142/77, Rec. 01543.
- CJCE, 23 novembre 1978, Regina contre Ernest George Thompson, Brian Albert Johnson et Colin Alex Norman Woodiwiss, C/ Royaume-Uni, aff.07/78, Rec. 1978, p. 02247.
- CJCE, 20 février 1979, Rewe-Zentral AG contre Bundesmonopolverwaltung für Branntwein, C/ Allemagne, aff. 120/78, Rec. 1979, p. 00649.
- CJCE, 20/02/1979, Cassis de Dijon, aff. 120/78, Rec., p. 00649.
- CJCE, 31 mai 1979, SARL Denkavit Loire contre État français, administration des douanes, C/ France, aff. 132/78, Rec. 1979, p. 01923.
- CJCE, 18 octobre 1979, Procureur général contre Hans Buys, Han Pesch et Yves Dullieux et Denkavit France SARL, C/ France, aff. 5/79, Rec. 1979, p. 03203.

- CJCE, 08 novembre 1979, Firma Denkavit Futtermittel GmbH contre Den Minister Für Ernährung, C/ Allemagne, aff. 251/78, Rec., p. 3369
- CJCE, 8 novembre 1979, P.B. Groenveld BV contre Produktschap voor Vee en Vlees, C/ Pays-Bas, aff. 15/79, Rec. 1979, p. 03409.
- CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.
- CJCE, 27 février 1980, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark Commission, aff. 171/78, Rec. 1980, p. 00447.
- CJCE, 27 février 1980, Régime fiscal des eaux-de-vie, C/ France, aff. 168/78 et 169/78, Rec. 2004, p.00347.
- CJCE, 14 janvier 1981, SpA Vinal contre SpA Orbat, C/ Italie, aff. 46/80, Rec. 1981 p. 00077.
- CJCE, 24 novembre 1982, Commission des Communautés européennes contre Irlande, aff. 249/81, Rec. 1982, p. 04005.
- CJCE, 12 janvier 1983, Andreas Matthias Donner contre État néerlandais, C/Pays-Bas, aff.39/82, Rec.1983, p.00019.
- CJCE, 05 mars 1983, Società Italiana per l'Oleodotto Transalpino (SIOT) contre Ministero delle finanze, Aff.266/81, C/Italie Rec., 1983, p.731.
- CJCE, 10 mars 1983, Syndicat national des fabricants raffineurs d'huile de graissage et autres contre Groupement d'intérêt économique "Inter-Huiles" et autres, C/ France, aff. 172/82, Rec. 1983, p. 00555.

- CJCE, 16 mars 1983, Società Italiana per l'Oleodotto Transalpino (SIOT) contre Ministero delle finanze, Ministero della marina mercantile, Circoscrizione doganale di Trieste et Ente autonomo del porto di Trieste, C/ Italie, aff. 266/81, Rec. 1983, p. 00731.
- CJCE, 17 mai 1983, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, C/Belgique, aff. 132/82, Rec. 1983, p. 01649.
- CJCE, 9 novembre 1983, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Danemark, aff. 158/82, Rec. 1983, p. 03573, point 19.
- CJCE, 31 janvier 1984, Commission des Communautés européennes contre Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, aff. 40/82, Rec. 1984, p. 00283.
- CJCE, 7 février 1984, Duphar BV et autres contre État néerlandais, C/ Pays-Bas, aff. 238/82, Rec. 1984, p. 00523.
- CJCE, 10 juillet 1984, Campus Oil Limited et autres contre Ministre pour l'Industrie et l'Énergie et autres, C/Italie, aff.72/83, Rec. 1984, p. 2727.
- CJCE, 09 mai 1985, Michel Humblot contre Directeur des services fiscaux, aff.112/84, C/France, Rec., 1985, p. 01367.
- CJCE, 6 mai 1988, République hellénique contre Commission des Communautés européennes, aff. 111/88 R, Rec. 1988, p. 02591.
- CJCE, 20 septembre 1988, Royaume d'Espagne contre Conseil des Communautés européennes, C/ Danemark aff. 203/86, Rec. 1988, p. 04563.
- CJCE, 27 septembre 1988, Commission des Communautés européennes contre République fédérale d'Allemagne, aff.18/87, Rec. 1988, p.05427.

- CJCE, 21 mars 1991, Commission des Communautés européennes contre République italienne, C / Italie, aff. 209/89, Rec. 1991, p. I-01575.
- CJCE, 24 novembre 1993, Procédure pénale contre Bernard Keck et Daniel Mithouard, C/ France, Affaires jointes C-267/91 et C-268/91, Rec. 1993 p I-06097. CJCE, 25 septembre 1979, Commission des Communautés européennes contre République française, C/ France, aff.232/78, Rec. 1979, p. 02729.
- CJCE, 15 décembre 1993, Ligur Carni Srl et Genova Carni Srl contre Unità Sanitaria Locale n. XV di Genova et Ponente SpA contre Unità Sanitaria Locale n. XIX di La Spezia et CO.GE.SE.MA Coop a r l, C/ Italie, Affaires jointes C-277/91, C-318/91 et C-319/91, Rec. 1993, p. I-06621.
- CJCE, 11 août 1995, Édouard Dubois & Fils SA et Général cargo services SA contre Garonor exploitation SA, C/France, aff.16/94, Rec.1995, p. I-02421.
- CJCE, 27 juin 1996, Procédure pénale contre Rémy Schmit, C/ France, aff. 240/95, Rec. 1996, p. I-03179.
- CJCE, 5 mai 1998, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord contre Commission des Communautés européennes « Vache Folle », aff.180/96, Rec. 1998, p. I-02265. CJCE, 1991, A.P.E.S.A.
- CJCE, 17 juin 1998, Grundig Italiana SpA contre Ministero delle Finanze, C/ Italie, aff. 68/96, Rec. 1998, p. I-03775.
- CJCE, 22 octobre 1998, Commission des Communautés européennes contre République française, « Foie gras », aff. 184/96, Rec. 1998, p. I-06197.

- CJCE, 3 décembre 1998, Ditlev Bluhme, C/ Danemark, aff. 67/97, Rec. 1998, p. I-08033.
  - CJCE, 03 juin 1999, Colim NV contre Bigg's Continent Noord NV, aff.33/97, C/Belgique, Rec., 1999. p. I-03175.
  - CJCE, 16 novembre 2000, Commission des Communautés européennes contre Royaume de Belgique, C/ Belgique, aff. C-217/99, Rec. Rec.2000, p. I-9485.
  - CJCE, 5 décembre 2000, Ministère public contre Jean-Pierre Guimont, aff. C-448/98, Rec.2000, p. I-10663.
  - CJCE, 22 janvier 2002, Canal Satélite Digital SL contre Administración General del Estado, aff. 390/99, Rec.2002, p.-00607.
- Textes officiaux et juridiques**
- Arrêt du 14/12/62, Commission c/ Luxembourg, affaire du pain d'épices
  - Décision n° 3052/95/CE du Parlement et du Conseil du 13 décembre 1995.
  - Directive 98/34 du 22 juin 1998.
  - Directive de la Commission européenne du 22/12/69.
  - Règlement (CE) 764/2008 du Parlement européen et du Conseil du 9 juillet 2008, JO L 218/29 du 13.8.2008.
  - Règlement (CE) n° 267/98 du Conseil, du 7 décembre 1998, JO. L 337 du 12.12.1998
  - Traité de Rome 1957

---

تاریخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2018/2/26

تاریخ قبوله للنشر 2018/6/10

